فصل في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتمايزين بامر من الامور

الوجوب للمعلوم وجوب بالذات ايضا اذ لو كان وجوبا بالغير لكان متاخرا ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو محال فالوجوب للمعلوم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام حتى يذهب سلسلة الوجوبات بالذات الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب وجود هو عين الذات فيلزم المحال واما الثاني فلان تعين الواجب ان لم يكن نفس ذاته كان زائدا على الذات عارضا لمثل ما ذكرنا في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين على معلولها فالواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما ان يذهب سلسلة التعينات الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المطلوب واعلم ان بعض المتقدمين طولوا في بيان هذه المطالب لوضوحها ما تقدم في الوجوب فلا تغفل عنها فصل في توحيد واجب الوجود اقول لو كان في الخارج موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لكانا مشتركين في وجوب الوجود وامتاز كل منهما عن الاخر بشيء اما الاول فلما ثبت بالوجوب واما الثاني فلان كل اثنين مشتركين في معنى من المعاني فلا بد

ان

وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقتهما [illegible]

وان تميزا لامتياز كل منهما عن الاخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم

حاشية: كل منهما من اللازم فما به امتيازه

الاخر اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما لكان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا عن كل منهما بالضرورة وقد بينا في ما ثبت بالبرهان من ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف المفروض ولبعض الفضلاء على هذا ابحاث كلها مسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب عنه بان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للمتشخص هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب وهذا ظاهر واما الثالث فقد ثبت بطلانه وبجانب